نتيجة ارتفاع إنتاج النفط وتعافي الطلب المحلي

تقرير: توقعات بتسارع نمو الاقتصاد إلى 2.2 في المئة على أساس سنوي هذا العام

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني انه من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد السعودي قوته هذا العام، بعد التراجع الذي سجله في العام 2017، وذلك بالتزامن مع زيادة إنتاج النفط المتوقع بعد إقرار منظمة أوبك وشركائها قرار رفع الإنتاج ابتداءً من شهر يوليو. وقد ينعكس هذا الأمر إيجابياً على نشاط القطاع غير النفطي من خلال ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي، وذلك حسب ما أعلنت عنه السلطات في ميزانيتها التوسعية. ويأتي هذا التحسن في ظل الإصلاحات الهيكلية المستمرة وفق رؤية السعودية 2030 ولكن بوتيرة مناسبة لا تؤثر على الطلب المحلي ونشاط القطاع الخاص. ومع ذلك، سيظل النمو رهن تحركات أسعار النفط وارتفاعاتها.

وقد جاءت الإصلاحات بشقين، يهدفان إلى تحقيق الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي، من خلال خفض الدعم على الوقود والخدمات وزيادة الضرائب على السلع الانتقائية كالتبغ والوافدين المقيمين والاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة). إذ تعتزم السلطات تحقيق ذلك من خلال إنعاش القطاع الخاص وخصخصة أصول المملكة، بالإضافة إلى إجراءات وضوابط من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية والخبرات التكنولوجية إلى السعودية. وتتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بعد تراجعه العام الماضي عند 0.9%- على أساس سنوي، ليصل إلى 2.2% في 2018 وإلى 1.8% في 2019.

وقد ساهمت البيانات الربع سنوية للناتج المحلي الإجمالي، التي أصدرت مؤخراً، في زيادة ترجيح كفة التوقعات بتعافي الاقتصاد من الركود الذي شهده سابقاً، فقد اتسع الإنتاج الحقيقي بواقع 1.2% على أساس سنوي في الربع الأول، لينهي بذلك سلسلة النمو السلبي التي استمر بتسجيلها خلال أربعة أرباع متتالية. وسجّل القطاع غير النفطي في الربع نفسه نمواً بواقع 1.6%

■ **القطاع غير النفطي سينمو بنسبة 1.9 % في 2018 مدعوماً بميزانية الحكومة التوسعية وبرامج القطاع الخاص**

على أساس سنوي بدعم من الزيادات التي حققها القطاع الخاص والقطاع الحكومي، بينما ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بواقع 0.6% على أساس سنوي على خلفية زيادة إنتاج النفط، حيث استطاعت المملكة زيادة إنتاجها إلى جانب الإيفاء بكافة التزاماتها وفق اتفاقية أوبك وشركائها. فمن المتوقع أن يسجل إنتاج المملكة النفطي ارتفاعاً كبيراً في النصف الثاني من العام 2018، لا سيما بعد أن أقرّت منظمة أوبك رفع إجمالي إنتاجها بنحو مليون برميل يومياً لمواجهة ضيق السوق وللتحكم بتحركات أسعار النفط وتجنب ارتفاعها، وتجدر الإشارة إلى أن انتاج السعودية قد بلغ متوسط 9.95 مليون برميل يومياً في العام 2017، مع التزامها بالاتفاقية بنسبة 122%.

في الوقت نفسه، ساهمت الزيادات التي حققها كل من قطاع التصنيع وقطاع الخدمات المالية وقطاع الخدمات العقارية بالإضافة إلى القطاع الحكومي في انتعاش أداء القطاع غير النفطي في الربع الأول من العام 2018 مقارنة بالربع الرابع من العام 2017. ويعدّ الإنفاق الحكومي عمود الاقتصاد السعودي، ويظهر جلياً في ميزانية المملكة التوسعية للعام 2018 بقيمة 978 مليار ريال وبرامج تحفيز وإنعاش القطاع الخاص بقيمة 72 مليار ريال على مدى خمس سنوات بالإضافة إلى برامج حسابات المواطنين والأسر التي تهدف إلى التخفيف من عبء خفض دعوم الطاقة والوقود على الأسر ذات الدخل المتدني. وسيساهم برنامج الخصخصة الذي تم إطلاقه مؤخراً في بيع أصول المملكة (الخدمات والمستشفيات، إلخ..) وتشجيع إنشاء المزيد من مشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام. ومن خلال ذلك، تأمل الحكومة أن تحقق صافي إيرادات من عمليات البيع المباشر بقيمة 35 إلى 40 مليار ريال وأن تحقق مدخرات تبلغ 25 إلى 35 مليار ريال، بالإضافة إلى خلق وظائف في القطاع الخاص ما بين 10 آلاف و 12 ألف وظيفة. وجاءت بيانات أجهزة نقاط البيع وبيانات مؤشر مديري المشتريات الأخيرة مؤكدة أيضاً على تعافي الاقتصاد في القطاع غير النفطي، وإن كان بوتيرة معتدلة. فقد سجلت قيمة صفقات أجهزة نقاط البيع نمواً بواقع 18% على أساس سنوي في أبريل، بينما ارتفع مؤشر مديري المشتريات، الذي يقيس مستوى النشاط غير النفطي في القطاع الخاص، إلى أعلى مستوياته في العام 2018 ليصل إلى 55.0 نتيجة ارتفاع الإنتاج والطلبات الجديدة.

في المقابل، لا يزال نمو الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بطيئاً. إذ وصل في أبريل إلى نسبة ضئيلة بلغت 0.7% على أساس سنوي، مما يعني أنه لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق تعافٍ قوي ومستدام في القطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، ما زالت البطالة في السعودية تمثل تحدياً كبيراً أمام الاقتصاد وذلك منذ أكثر من عامين من إدخالها ضمن رؤية العام 2030، حيث تطمح السلطات خفض نسبة البطالة من 11.6% في العام 2015 إلى 7.0% بحلول العام 2030، إلا أن المعدل في ازدياد مستمر، إذ بلغ 12.9% في الربع الأول من العام 2018 مسجلاً بذلك رابع ارتفاع ربع سنوي له على التوالي وذلك نتيجة نمو القوى العاملة بنحو ضعف معدل التوظيف. ويأتي ذلك بالرغم من تسارع سياسة «السعودة» التي تقضي بمعاقبة المؤسسات التي توظف الوافدين على سبيل المثال). فقد ساهمت هذه السياسة في رحيل 700 ألف من العمالة الوافدة من السعودية منذ بداية العام 2017.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(٪ النمو السنوي)

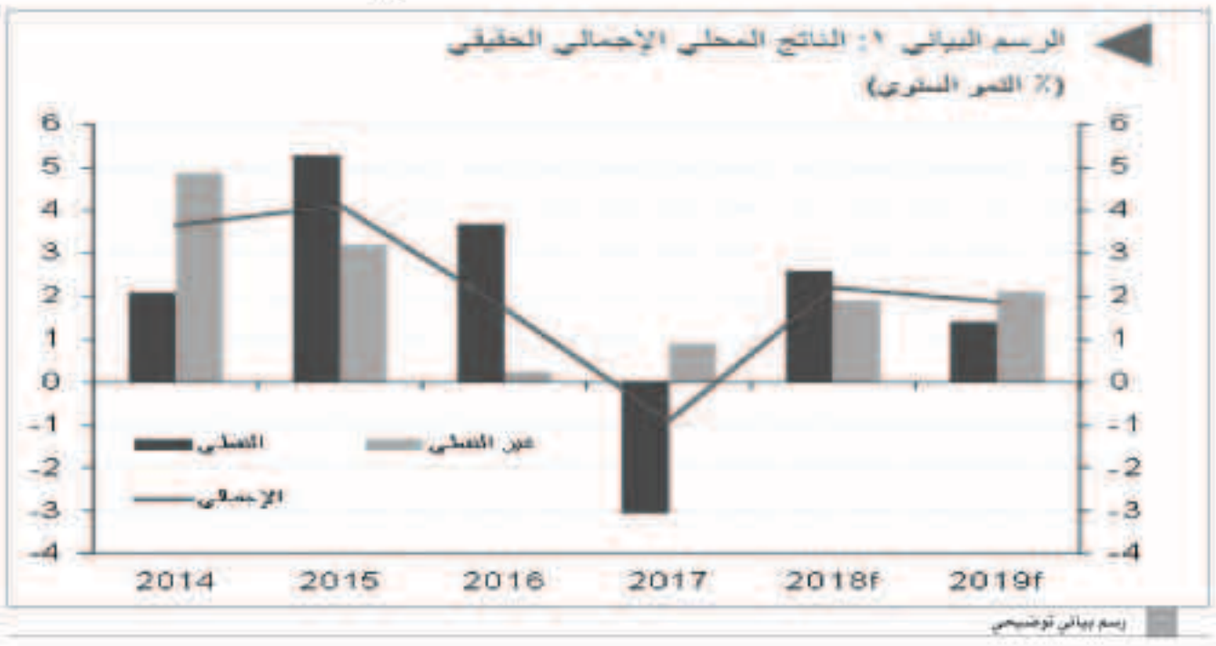

رسم بياني توضيحي

■ **انتعاش سوق الأسهم بعد ضمه لمؤشري «مورغان ستانلي» و«فوتسي راسل» للأسواق الناشئة**

تباطؤ التضخم

اتخذ التضخم خطاً معتدلاً منذ أن بدأت السلطات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% ورفع أسعار الطاقة في يناير للمرة الثانية. فقد ارتفعت أسعار المستهلك بواقع 5.6% على أساس شهري و6.8% على أساس سنوي مع تأثر أسعار قطاع النقل والمواصلات وقطاع المواد الغذائية والمطاعم وقطاع الفنادق.

ومع ذلك، فإننا نتوقع أن يستمر التضخم بالتباطؤ إلى 2.9% (في المتوسط) خلال العام 2018 تماشياً مع تراجع الأثر من رفع الأسعار في يناير وأيضاً بسبب أن أسعار المسكن والإيجارات تشغل الحيّز الأكبر في سلة أسعار المستهلك والتي لا تزال في تراجع نتيجة انخفاض الطلب في ظل محاولات الحكومة لجعل المساكن أقل كلفة. ونتيجة لذلك، بلغ نمو مؤشر أسعار العقار السعودي 1.5%- على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2018.

توقعات بتراجع العجز المالي

من المتوقع أن تستمر أوضاع المالية العامة في التحسن تماشياً مع تحقيق السلطات بعض المكاسب المستهدفة في برنامج تحقيق التوازن المالي السعودي. وبما أن الحكومة أجّلت هدف تحقيق التوازن حتى العام 2023 من أجل تجنب الأثر الشديد الذي قد تولده السياسة المتشددة على الطلب، فإنه من المتوقع أن يستمر العجز في التراجع من 9.0% من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي ليصل إلى 6.0% في 2018 و4.6% في 2019. ويعد ارتفاع أسعار النفط من أهم العوامل التي ستحقق ارتفاع الإيرادات النفطية، خاصة أنها تشكل 63% من كافة الإيرادات، ولا سيما أن السلطات تعتزم إنعاش الإنفاق بواقع 5.6% على أساس سنوي في أكبر موازنة على الإطلاق والتي من المقدر أن تبلغ نسبة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية فيها 20%.

وستستمر الإيرادات غير النفطية بالارتفاع نظراً لاستمرار السلطات بالاستفادة من الضرائب المطبقة مؤخراً كضريبة القيمة المضافة والضريبة على السلع الانتقائية والضرائب على مرافقين الوافدين والتي سترتفع مرة أخرى هذا العام، حيث تضاعفت الإيرادات غير النفطية منذ العام 2014 لتصل إلى 256 مليار ريال في 2017، أي ما يساوي 36.7% من كافة الإيرادات و10% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المفترض أن ترتفع أيضاً عوائد الاستثمار المتراكمة للخزينة من خلال صندوق الاستثمارات العامة وذلك بدعم من ارتفاع الفائدة الأميركية والعالمية.

■ **تراجع محتمل للتضخم إلى 1.8 % بحلول 2019 نتيجة تلاشي آثار ضريبة القيمة المضافة التي أقرت في يناير**

توقعات بارتفاع الدين الحكومي

من المتوقع أن يرتفع دين الحكومة المركزية من 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي إلى 24.6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية العام 2019، وذلك وسط استمرار نشاط إصدار سندات الدين محلياً وعالمياً. قد قامت السلطات بطرح سندات هذا العام بقيمة 11 مليار دولار، والتي من المتوقع أن ترتفع إلى ما يقارب 37 مليار دولار بحلول نهاية العام، أي بنحو مماثل لقيمة العام الماضي التي ساهمت في تمويل 61% من العجز وتمويل النسبة المتبقية من احتياطات العملة الأجنبية. ونتوقع أن تبذل السلطات كامل جهودها للتقليل من اعتمادها على الاحتياطات الأجنبية والاعتماد بصورة أكبر على إصدار سندات الدين لاستغلال الانخفاض النسبي في الفائدة العالمية. ولكن في الوقت الذي انخفضت فيه أصول الاحتياطات الأجنبية بواقع 7.5% (40 مليار دولار) في العام 2017، ارتفعت اعتباراً من أبريل بواقع 10% لتصل إلى 506 مليار دولار.

ضيق الأوضاع النقدية

ترتكز السياسة النقدية السعودية على استمرار ارتباط الريال بالدولار ومواكبة الفائدة الأميركية من أجل التخفيف من التدفقات المالية إلى الخارج. فقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي برفع سعر الفائدة الأساسي وإعادة الشراء مرتين هذا العام بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة إلى 2.5% و2.0% على التوالي. فقد تم رفع سعر الشراء في مارس استباقياً وذلك للمرة الأولى منذ العام 2009 بعد تراجع أسعار الفائدة ما بين البنوك إلى ما دون سعر الفائدة الأميركية، مما أثار بعض المخاوف بشأن التخلي عن العملة المحلية لصالح التعامل بالدولار وخروج رؤوس الأموال. ويأتي ارتفاع أسعار الصناديق في وقت حساس للسلطات، حيث يواجه النشاط الاقتصادي ضغوطاً نتيجة ضعف الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والودائع.

انتعاش الأسهم السعودية

تفوق مؤشر السوق السعودية الرئيسي (تداول) على نظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي بهامش كبير، حيث ارتفع بنحو 17.5% ليصل إلى 8.490 نقطة حتى الآن في العام 2018، وذلك بدعم من ضم السوق مؤخراً إلى مؤشري مورغان ستانلي وفوتسي للأسواق الناشئة، حيث من المتوقع كذلك أن تصل قيمة التدفقات الساكنة إلى 10 مليار دولار على الأقل. كما تحسنت المعنويات نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتأكيد وكالة «موديز» على تصنيف السعودية الائتماني عند A1 ووكالة «فيتش» عند A+. وستشهد الأسواق الاكتتاب العام المحتمل لشركة أرامكو بنسبة 5% في العام 2019، بالإضافة إلى المزيد من الإصلاحات المالية التي من شأنها إنعاش الثقة.

«الوطني» يطلق الدورة الثالثة من برنامج التدريب الصيفي لطلبة المدارس والكليات

أطلق بنك الكويت الوطني الدورة التدريبية الثالثة من برنامج التدريب الصيفي لطلبة المدارس والكليات لعام 2018 للطلبة والطالبات الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 21 عاما والتي شهدت اقبالا لافتا من الشباب والشابات.

وقد كان في استقبال الطلبة مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد أحمد العيلاني. وتأتي هذه الدورة ضمن أربع دورات سنوية معدة خصيصا للشباب والشابات الدارسين في الكليات او المدارس للتعرف عن كثب على آلية العمل في الإدارات والفروع وأساليب العمل المصرفي من خلال الجولات الميدانية على الإدارات المختلفة للبنك.

وتتوزع حلقات التدريب النظري والميداني للدورات الخمس بواقع 5 ساعات يوميا ولمدة أسبوعين وتركز على تعريف المشاركين بجملة من المعارف النظرية مثل أساليب عمل الفريق، وطرق التفكير الإبداعي، وسبل التعبير الذاتي الأمثل، وأساليب التعامل مع العملاء إضافة إلى مفهوم جودة الخدمة. كما أن هذه الدورات معدة خصيصا لشريحة الشباب، وهي تتيح للمشاركين الاطلاع عن كثب على آليات العمل المصرفي من خلال الجولات الميدانية المختلفة للبنك.

هذا ومن المقرر أن تبدأ الدورة الرابعة والأخيرة من برنامج التدريب الصيفي في 26 أغسطس وذلك وفق البرنامج الذي تم اعتماده لهذا العام.

ويأتي تنظيم برنامج للتدريب الصيفي لعام 2018 في إطار التزام بنك الكويت الوطني بمسؤوليته الاجتماعية والوطنية وتتويجا للنجاح اللافت الذي حققه هذا البرنامج خلال الأعوام الماضية بهدف تعميم الفائدة واستيعاب المزيد من الطلبة والطالبات الراغبين في الالتحاق ببرنامج الوطني للتدريب الصيفي والاستفادة من الخبرة المهنية التي تقدمها دوراته.

عماد أحمد العيلاني خلال استقبال الطلبة

«نيسان» تبدأ العدّ التنازلي لانطلاق سباق «فورمولا إي»

أعلنت شركة «نيسان» رسمياً عن بدء العد التنازلي لاستعداداتها للمشاركة في الموسم المقبل لبطولة سباق السيارات الكهربائية «فورمولا إي»، والتي أسدل الستار على الجولة الأخيرة لموسمها الرابع في نيويورك الشهر الجاري. ومن المقرر أن ينطلق الموسم الخامس للبطولة في شهر ديسمبر المقبل.

وتعد السيارة الكهربائية من «نيسان» الأولى من نوعها التي تقدمها شركة تصنيع سيارات يابانية تنضم إلى البطولة حيث سيجري التنافس في 12 مدينة من مختلف انحاء العالم خلال عامي 2018 و2019.

وعقدت «نيسان» إحاطة لوسائل الإعلام استعرضت خلالها سيارة «فورمولا إي» جنبا إلى جنب مع الجيل الثاني لسيارة «نيسان ليف». وقد حضر الإحاطة الإعلامية كل من مايكل كاركامو، المدير العالمي لرياضة السيارات لدى شركة نيسان، وبرايان ماراغنو، مدير المبيعات والتسويق للسيارات الكهربائية في أمريكا الشمالية لدى «نيسان».

وفي معرض تعليقه، قال كاركامو: «إننا نعتبر أن الموسم الخامس قد انطلق، ونحن نهدف إلى أن نكون في أفضل وضعية، حيث أعددنا العُدّة لهذه البطولة منذ فترة. وفي إطار استعداداتنا للمشاركة في الموسم الخامس، فقد حرصت على أن أتابع تفاصيل هذه التحضيرات والاطلاع على معلومات حول منافسينا.»

وأشار كاركامو إلى أن «نيسان» تخطط للاستفادة من خبرتها بمجال السيارات الكهربائية بما يضمن تحقيق الفريق المشارك في البطولة أهداف إدارة الطاقة أثناء القيادة على حلبة السباق.

وأضاف: «نحن نعلم بكل تأكيد أن إدارة الطاقة هي السبيل الرئيسي لتحقيق الفوز في السباق. وتدرك نيسان أن بطولة سباق فورمولا إي هي بمثابة منصة اختبار للسرعات الفائقة. وسوف نستفيد من خبرتنا في مجال السيارات الكهربائية خلال السباق، بل وسنحرص على الاستفادة من هذه الخبرة التي سنحصل عليها من المشاركة في حلبة السباق من أجل تطوير سيارات المستقبل.»

وتعتزم «نيسان» الاستفادة من مشاركتها في البطولة لتسليط الضوء على استراتيجيتها للتنقل الذكي لإعادة تعريف أسلوب قيادة السيارات وتشغيلها ودمجها في المجتمع.

وسوف تشكّل مرحلة «نيويورك إي بري» الجولة الأخيرة أيضا من الموسم الخامس للبطولة، والتي ستقام فعالياتها في كل من الصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمغرب والمكسيك وموناكو والمملكة العربية السعودية وسويسرا.

وتابع كاركامو: «لقد حظي الموسم الرابع للبطولة الذي اقيم في نيويورك بنجاح كبير، وإننا في غاية السعادة لمشاركتنا في الموسم المقبل من السباق، لاسيما بالنسبة لي حيث نشأت في نيوجيرسي القريبة من هذه المنطقة. لكن تركيزنا سوف ينصب على الجولة الأولى المقرر انطلاقها في الرياض. ونود التأكيد على أن عملية اختبار الجيل الثاني من سيارات فورمولا إي التي ستشارك في السباق تجري على نحو جيد، وسوف نستفيد من أيام الاختبارات المخصصة لنا بشكل كامل لكي نتأكد تماماً من جاهزية السيارة المشاركة وإمكانياتها.»